

النقطة الخامسة :

عرض بيان النتيجة العامة للميزانية الرئيسية وملحقاتها برسم السنة المالية 2016.

السيد د. عبد الله بوانو : (رئيس المجلس)

شكرا للسيد إدريس ، فيما يتعلق بعرض بيان الميزانية العامة الرئيسية ، طبقا للقوانين المنظمة للجماعة الترابية وخصوصا الظهير الشريف رقم 1.05.85 الصادر في 07 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي 113.14 نعرض على أنظاركم النتيجة النهائية المتعلقة بتنفيذ الميزانية برسم السنة المالية 2016، وأذكر بأنه يتم حصر الميزانية في 30 يناير، والحصر الذي نعرضه عليكم هو الحصر الذي قمنا به نحن كجماعة ، علما ان الحصر النهائي للميزانية الملزم بالقيام بها هو الخازن الإقليمي الجماعي ، وعلى غاية متم سنة 2016 تم تحقيق ما مجموعه 377.858.139,47 درهم أي بنسبة إنجاز وصلت إلى 86,57% مقارنة مع تقديرات الميزانية المقبولة لنفس السنة ، والتي بلغت 436.468.900,00 درهم ، ومقارنة مع المداخيل المحققة لسنة 2016 ، وبدون احتساب الضريبة على القيمة المضافة والتي لم تتوصل بها الجماعة إلى غاية 31 دجنبر 2016 إلا 172 مليون درهم ، وستلاحظون في نتيجة بيان تنفيذ وحصر الميزانية ، أنه تم إلغاء بعض الاعتمادات أو بعض الالتزامات ، حيث تم إلغاء 20 مليون درهم ، ولم يتم أداء مستحقات شركات النظافة ، والشركة المسيرة للمطرح العمومي " SITA " ، لأننا لم نتوصل بعد بمبلغ 20 مليون درهم ، وعندما سنتوصل بها خلال هذه السنة سنبرمجها لهم ، وبذلك فالأمر واضح بالنسبة لنا فيما يخص مبلغ 20 مليون درهم ، فنحن لحد الساعة توصلنا فقط 172 مليون درهم عوض مبلغ 192 مليون درهم المقررة خلال السنة المالية 2016 ، مع العلم انه تم التوصل بنفس المبلغ خلال سنة 2015. ويمكن القول بان مجموع المداخيل المحققة بالنسبة للرسوم المحولة ، وباقي المداخيل المحققة بوكالة المداخيل والخزينة الإقليمية ارتفع بنسبة 14% أي بفارق 23.709.357,28 درهم ويمكن تلخيص هذه الإنجازات في الجدول التالي :

فيما يتعلق بالرسوم المحولة. تقديرات الميزانية كانت 132.5000.000,00 درهم والتحملات السنوية كانت 417.469.968,64 درهم والمداخيل المحققة هي 95.630.037,75 درهم، والباقي استخلاصه في الرسوم المحولة 321.906.930,89 درهم نسبة الانجاز بالنسبة للتقديرات كانت 72 مليون درهم ونسبة الاستخلاص لم تتعد 23% .

بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة كانت في التقديرات 192.756.000,00 درهم ، المداخيل المحققة 172 مليون درهم ، نسبة الانجاز حوالي 90% .

المداخيل الأخرى 11.212.900,00 درهم كتقديرات ، التحملات السنوية 166.702.086,69 . المداخيل المحققة 109 مليون درهم والباقي استخلاصه 57 مليون درهم أي بنسبة إنجاز وصلت إلى 98,5% .

المجموع في تقديرات الميزانية 436 مليون درهم ، وبالنسبة للتحملات كانت 756 مليون درهم، والمداخيل المحققة هي 377 مليون درهم والباقي استخلاصه 379 مليون درهم ، بنسبة

إنجاز 86,57% كما قلت ، ولكن مع باقي استخلاصه يقدر بحوالي 39 مليار سنتيم، مقارنة ما بين المداخيل المحققة سنة 2015، 2016، الرسوم المحولة المداخيل المحققة خلال سنة 2015 هي 89 مليون درهم، والمداخيل المحققة سنة 2016 هي 95,5 مليون درهم، الفارق يبلغ حوالي 6 مليون درهم.

الضريبة على القيمة المضافة ناقص 20 مليون درهم، وهي التي ذكر سابقا، المداخيل الأخرى باستثناء دفعات للجزء الثاني من الميزانية، المداخيل المحققة سنة 2015 بلغت 80 مليون درهم وما تحقق سنة 2016 هو 90.203.000,00 درهم أي بفارق حوالي 18 مليون درهم، ومقارنة مع المداخيل المحققة سنة 2015، فإن جل الفصول حققت ارتفاعا مهما خلال سنة 2016، والبعض منها حقق توقعات الميزانية، فبالنسبة لمرسوم الحالة المدنية وتصحيح الإمضاء حققت نسبة نمو بلغت 37 %، وبالنسبة للفصلين المتعلقين باستغلال الملك العمومي فقد بلغت هذه السنة 65,25%، أما الرسم المفروض على الأراضي الحضرية غير المبنية فقد ارتفع بنسبة 57%، وكل هذه الإنجازات تحققت بفضل تضافر الجهود بين جميع المصالح المكونة بقسم الموارد المالية والخزينة الإقليمية من خلال القيام بحملات استخلاص شملت بعض الرسوم المحصلة نقدا بواسطة وكالة المداخيل، ومراسلة العديد من الملمزين وتبليغهم سواء بواسطة الموظفين التابعين للقسم أو المفوضين القضائيين، وكذلك بعقد اجتماعات مع المسؤولين المكلفين باستخلاص الرسوم المحولة من أجل حثهم على بذل مجهودات إضافية ومساعدتهم بتوزيع الإشعارات على الملمزين بواسطة أعوان السلطة المحلية أو الموظفين الجماعيين، ومن أجل تقييم النتيجة النهائية للمداخيل برسم السنة المالية 2016، لا بد من إلقاء نظرة على تطور المداخيل من خلال 4 سنوات الأخيرة وذلك باستثناء الفصل المتعلق بالجزء الثاني من الميزانية.

الرسوم المحولة بالنسبة لسنة 2013، كانت 109 أو 110 مليون درهم، سنة 2014 كانت حوالي 87 مليون درهم، سنة 2015 كانت 89 مليون درهم، سنة 2016 كانت 95 مليون درهم، الضريبة على القيمة المضافة خلال سنة 2013 كانت 162 مليون درهم، سنة 2014 كانت 194 مليون درهم، سنة 2015، 192 مليون درهم وسنة 2016 كانت 172 مليون درهم.

بالنسبة للرسوم الأخرى كانت المداخيل سنة 2013 بلغت 77 مليون درهم، وسنة 2014 بلغت 79 مليون درهم، وسنة 2015 بلغت 80 م درهم وسنة 2016 بلغت 98 مليون درهم.

المجموع باستثناء موضوع الجزء الثاني من الميزانية سنة 2013 كانت 349 مليون درهم ، وارتفع خلال سنة 2014 إلى 359 مليون درهم ، وخلال سنة 2015 إلى 362 مليون درهم ، وارتفع سنة 2016 إلى 366 مليون درهم . وبالنظر إلى هذا الجدول يمكن القول بأن المداخيل المستخلصة بوكالة المداخيل والخزينة الإقليمية عرفت نموًا متزايدًا ، إذ وصلت نسبة النمو سنة 2016 حوالي 27% مقارنة مع سنة 2016 ، مقارنة مع سنة 2014 ، أي منذ الشروع في وحدة المدينة فقد وصلت هذه النسبة إلى 123% ، ورغم كل هذه النتائج المحصل عليها ، والنمو المستمر للمداخيل فإنها لا ترقى إلى مستوى طموحاتنا التي تتمثل في الحصول على موارد إضافية تمكننا من تحقيق فائض مهم قصد استثماره في مشاريع تعود بالنفع على ساكنة مكناس وتساهم بقسط كبير في البرنامج التنموي المعد

من طرف المجلس الجماعي للنهوض بهذه المدينة ، وجعلها تضاهي كبريات المدن المغربية ، وكل هذا ممكن مستقبلا وذلك بتضافر جهود جميع الفاعلين في ميدان تدبير الشأن المحلي من منتخبين وموظفين وسلطة محلية ومواطنين وملزمين ، هذا فيما يتعلق بالفرص.